

اقتصاد

الأقماح المستوردة ليست رديئة وآليات حازمة لمنع حدوث أي حالات فساد

الحكومة تهدد شركات النقل بسحب تراخيصها إن لم تلتزم بالتعرفة

الوطن

رصد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أداء جميع القطاعات الحكومية في كل المحافظات بهدف تانيل المشاكل الطارئة والإرتقاء بمستوى الأداء وتوفير المواد الغذائية والتموينية والمشقات النفطية لكل المحافظات والمناطق كما بحث القضايا الاقتصادية والخدمية وخاصة واقع مياه الشرب والطاقة الكهربائية والنقل وواقع الأسواق خلال شهر رمضان المبارك..

وخلال الجلسة أشار رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي في جولته التقليدية والفريق الحكومي إلى محافظة حلب التي جاءت توجهاً للتواصل المستمر بين الحكومة وجميع مكونات المجتمع المحلي في المحافظة وبعد أن عقدت اللجان المنبثقة من مجلس الوزراء عدة اجتماعات حول واقع مدينة حلب حيث تم اتخاذ العديد من القرارات المهمة التي تالمس هوم أبناء المحافظة وتمت راجعتها على أرض الواقع خلال الزيارة حيث إن الحكومة على علم مسبق بواقع ومشاكل المحافظة، واتخذت الرؤى والمقررات والقرارات ضمن خطط الحكومة العامة والرحلية والإستراتيجية، ونتيجة التنسيق الدائم والمتابعة اليومية لواقع أداء مؤسسات الدولة ورمد واقع أداء القطاعات الحكومية وغير الحكومية في المحافظات من خلال التواصل المستمر مع جميع مكونات المجتمع بهدف تزويد صاحب القرار الاقتصادي والسياسي برؤى جديدة ملائمة لواقع وبالتالي إصدار قرارات صائبة وحريصة وهذا ما توج خلال زيارتنا ليدية حلب حيث إننا جمع القرارات والتوصيات الصادرة وأحد جميع الشرائح في مدينة حلب. وأكد الحلقي أهمية النقل بمختلفه الداخلي والخارجي وتحسين أداء هذا القطاع الحيوي



تسهيل تسجيل طلاب الثانوية للدورة التكميلية استثناءات الندب سنة بعد أخرى بقرار رئيس الوزراء

من خلال شمولية شرايين النقل لكل الأحياء والمناطق والزام السائقين بالتعرفة وخطوط النقل المعتمدة مشيراً إلى حرص الحكومة على تفعيل دور مؤسسة النقل الداخلي وإثبات حضورها الفاعل والقوي للتعريف من مشاكل النقل أمام الإخوة المواطنين من خلال تزويدها بإبصاات ثقل جديدة والاهتمام بصيانة الباصات القديمة مشدداً على أهمية إزام شركات النقل الخاصة بالعمود المبرمة مع المحافظات المعنية وخاصة مدينة دمشق وسحب ترخيص أية شركة مخالفة للتعرفة أو عدم التزامها بالخطوط.

ووجه الدكتور الحلقي بضرورة وجود الجهات الرقابية على كل الخطوط لضبط واقع العمل ومنع أية تجاوزات وكذلك أهمية تفعيل دور مديريات النقل بهذا الخصوص.

ووجه الحلقي وزارة الصحة بمتابعة واقع

الساعة، وأكد الدكتور الحلقي أنه لا صالحة لما يقال عن أن الأقماح المستوردة رديئة بل هي ضمن المواصفات الفنية المطلوبة وهناك آليات حازمة في استجرام هذه المادة من أجل منع حدوث أية حالات فساد كما يعتقد البعض. ووجه الحلقي وزارتي التربية والمالية بإيجاد آلية مناسبة لتتيح لطلاب الثانوية العامة الفرصة الكافية لتسجيل في الدورة التكميلية وتسديد الاستحقاقات وبالطرق المبسرة حرصاً أية وقتاً ابانئنا الطلبة من خلال افتتاح منافذ جديدة وتمديد التسديد حتى بداية الدورة التكميلية وفق إجراءات محددة.

بعد ذلك قدم السيد وليد المعلم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين عرضاً سياسياً شاملاً تناول فيه آخر المستجدات السياسية التي تمكّن المواطن من الحصول على سكن مناسب وجيد.

قانون بإعفاء المخالفات الجمركية من الغرامات

دمشق - سانا

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم ٧/ لعام ٢٠١٥ الخاص بإعفاء المخالفات الجمركية من الغرامات في حال إجراء التسوية الجمركية خلال فترة نفاذه واستبدال الغرامات المنصوص عليها في بعض مواد قانون الجمارك بغرامة مخفضة.

وفيما يلي نص القانون...
القانون رقم ٧/
بناء على أحكام الدستور وعلى ما قرره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨/٩/٢٠١٤ هجري الموافق ١٧/٧/٢٠١٥. يصدر مايلي:
المادة ١/ تعفى المخالفات الجمركية المنصوص عليها في المادتين ٢٧٧/ ٢٧٨ من قانون الجمارك رقم ٣٨ لعام ٢٠٠٦ من الغرامات المفروضة عليها في المادة ٢٧٩ من هذا القانون في حال تم إجراء التسوية الجمركية عليها خلال فترة نفاذه وأحكام القانون وشريطة تسديد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب المترتبة عليها وفق معدلاتها الواجبة بتاريخ تحقيق المخالفة مع الفوائد القانونية المترتبة عليها حتى تاريخ عقد التسوية. وإضافتها للعائد في المادتين ٢٠١٣ وما قبل من جميع الفوائد والجزاءات والغرامات على اختلاف أنواعها إذا سدوا الضريبة العائدة لأي من الأوامر المذكورة حتى غاية ٣١/١٢/٢٠١٥. وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

ويهدف مشروع القانون إلى إتاحة الفرصة أمام المكلفين المخالفين عن التسديد نتيجة الظروف الاستثنائية الحالية وفي إطار المعالجات لهذا الوضع الراهن وتشجيعاً للمكلفين لأداء التزاماتهم من ضرائب ورسوم وبهدف تأمين رفق الخزينة العامة للدولة بالسيولة المالية لتأمين احتياجات الإيفاق العام المتزايدة.

كما بحث المجلس مشروع قانون تعديل الفقرة ١/ من المادة ٣٦/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠/ لعام ٢٠٠٤ لجهة تحديد سقف الندب بأربع سنوات طيلة خدمة العامل في الدولة وجواز تجاوزها ستة أشهر من رئيس مجلس الوزراء، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

ووجه الدكتور الحلقي وزارة الإسكان بتقديم رؤية حول واقع التعاون السكني ومشكلاته وعمققات العمل ومكان الفساد فيه واقترح العمل والرؤى الجديدة التي تمكّن المواطن من الحصول على سكن مناسب وجيد.

المادة ٤/ تستفيد من أحكام هذا القانون المخالفات المحققة قبل تاريخ ٧/٩/٢٠١٣ شريطة ألا تكون قد صدرت بشأنها أحكام قضائية مكتسبة قوة القضية المقضية إلا أنه يجوز لإدارة الجمارك قبول تعهد من طالب عقد التسوية بأن الدعوى لم يصدر بها حكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية تحت طائلة اعتبار عقد التسوية ملغى حكماً وتنفيد مضمون الحكم في حال ثبوت العكس.

المادة ٥/ يعفى الحكوم بموجب بقرارات قضائية مكتسبة الدرجة القطعية من الغرامات الجمركية المحكوم بها إذا لم تتجاوز هذه الغرامة مبلغ عشرة آلاف ليرة سورية فقط لا غير.

المادة ٦/ تعفى المخالفات المشمولة بأحكام هذا القانون التي يتم عقد التسوية الجمركية عنها وفقاً لأحكامه من غرامة مكتب القطع ومن وجوب تصديق ما يعادل القيمة بالقسط الأجنبي.

المادة ٧/ تطبيق مواد قانون الجمارك رقم ٣٨/ لعام ٢٠٠٦ وديل التسويات فيما يخص استلام البضائع أو مصادرتها عند إجراء التسوية عن المخالفات المشمولة بأحكام هذا القانون باستثناء وجوب تسديد الغرامة التي تقوم مقام التنازل عن البضائع المخالفة (المحجوزة الناجية من الحجز) ودون الحق بالرجوء إلى إدارة الجمارك في حال سبق بيع البضائع المسموحة أو إتلافها.

المادة ٨/ لا يشمل هذا القانون الجرائم والمخالفات الجمركية المتعلقة ب:
١/ الأسلحة وأجزائها.
ب/ المخدرات وما هو معتبر بحكمها.
ج/ البضائع المنقولة المعرفة بقانون الجمارك رقم ٣٨/ لعام ٢٠٠٦.
د/ المشتقات النفطية والمواد المدعومة المشمولة بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٤٢/ لعام ٢٠٠٨.
المادة ٩/ لا تسري أحكام هذا القانون على المخالفات الجمركية التي تم عقد التسوية عليها قبل تاريخ مسدوره.

المادة ١٠/ تصدر وزارة المالية التعليمات التنفيذية لأحكام هذا القانون.

المادة ١١/ ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به لمدة ستة أشهر من تاريخ نشره.

دمشق في ٢٠/٩/٢٠١٤ هجري الموافق ١٧/٧/٢٠١٥ ميلادي.

رئيس الجمهورية
بشار الأسد

مدير الجمارك: القانون داعم لإيرادات الخزينة ٩٠٪ من الغرامات لمصلحة الخزينة و١٠٪ لمصلحة صندوق التعاوني للعاملين في الجمارك

محمد راكان مصطفى

أكد مدير عام الجمارك مجدي الحكيم لـ"الوطن" أن القانون رقم ٧ الخاص بإلغاء المخالفات الجمركية من الغرامات يعتبر بمنزلة تجديد ضمني للرسوم ٤٥ لعام ٢٠١٣ الخاص بإعفاء الغرامات الجمركية، لكن تم وضعها بشروط جديدة مع وضع تسهيلات تم من خلالها تلافي الأسباب التي أدت ببعض المخالفين إلى الإحجام عن التسوية بموجب الرسوم ٤٥، مشيراً إلى أن القانون رقم ٧ لم يقم بتشمي أي مخالفة لم تكن منتمية في المرسوم رقم ٤٥ لعام ٢٠١٣، ومبيناً أن القانون الجديد حمل إيجابيات عديدة تصب في مصلحة المخالفين من جهة وتنعكس إيجابياً على إيرادات الخزينة في الوقت نفسه.

وبين الحكيم أن القانون الجديد قام بإعفاء المخالف من شرط وجوب إحضار بيان من المحكمة الناظرة بالعدوة الجمركية الخاصة به، وتم الإنكفاء عوضاً عن ذلك بتعهد المخالف بعدم صدور حكم قضائي مريم في القضية التي سوف يتم عقد التسوية لها، وذلك تحت طائلة إلغاء عقد التسوية وتنفيذ مضمون الحكم في حال ثبوت عدم صدق تعهده. كما أن القانون نص على بعض التفاصيل التي لم تكن واضحة في المرسوم ٤٥ كإعفاء المخالف عاقد التسوية من الغرامة الإضافية التي كانت تقدر بما يساوي قيمة البضاعة المحجوزة أو الناجية من الحجز، إضافة إلى أنه ووفقاً للقانون الجديد تم رفع غرامة مخالفة التهريب وما هو في حكمها إلى ٤٠٪ من قيمة البضاعة المخالفة ومن دون تحديد سقف للغرامة على حين أن المرسوم ٤٥ نص على تحديد نسبة الغرامة لمخالفة التهريب وما هو في حكمها، بنسبة ١٠٪ على ألا يتجاوز سقف الغرامة ١٠٠ ألف ليرة سورية.

وأشار الحكيم إلى أنه وفقاً للرسوم رقم ٤٥ كان يتم استيفاء كامل الرسوم الجمركية الواجبة لمصلحة الخزينة العامة من دون أي تخفيض على حين أن الغرامات الجمركية كانت تذهب كاملة لمصلحة الصندوق التعاوني للعاملين في الجمارك، أما في القانون رقم ٧ فسوف يذهب ٩٠٪ من الغرامة الجزئية المحضفة إلى الخزينة العامة و١٠٪ لمصلحة الصندوق التعاوني للعاملين في الجمارك.

مجلس الشعب يقر قانوناً لتصديق اتفاقية خط التسهيل الائتماني الإيراني ببلغه قدره مليار دولار أميركي

أداء وزارتي الإعلام والتسويق لم يرتق إلى مستوى الخطاب السياسي خلال الأزمة

الخزينة الجاهزة لتأدية بعض النفقات الضرورية والعاجلة وأصبح قانوناً. ولقت الوزير إسماعيل إلى أن القانون يأتي نظراً لتفوق الاستثنائية التي تمر بها البلاد حيث عانت بعض الإدارات والمؤسسات الاقتصادية الكثير من الصعاب موضحاً أن القانون يلزم كل من منح سلفاً من غير الجهات العامة ذات الطابع الإداري بتسديد هذه السلف فور توافر السيولة المالية لديها وأن تحفظ الاعتمادات اللازمة لتسديد هذه السلف في الموازنة العامة بالنسبة للشركات للجهات العامة ذات الطابع الإداري.

وفي سياق متصل ناقش أعضاء مجلس الشعب الدنيا وزارة أوصاف خلال الأزمة التي تمر بها سورية ووجودها للتصديق لفكر المحرف والمتشدد والتغيرات الفكرية الضالعة والوقوف في وجه محاولات التشويه والتضييل المستمرة من قوى التكفير والظلام والتركيز على تصحيح المفاهيم الحقيقية للمصطلحات الفكرية والعقدية وتوضيح حقيقة الدين الإسلامي الحنيف.. ولقت بعضهم إلى أن أداء وزارتي الإعلام والأوقاف لم

تجارة دمشق تدعو الجمارك إلى التنسيق معها في عمليات تخليص البضائع والمداهمات

دعت غرفة تجارة دمشق المديرية العامة للجمارك إلى التنسيق والتعاون مع الغرفة في عمليات التخليص للبضائع عبر المنافذ الحدودية والجمركية انطلاقاً من حرص على المال العام ودعمًا للاقتصاد الوطني واستناداً إلى المناقشات التي جرت بين الغرفة والجمارك مؤخراً في مبنى الغرفة، وأملت الغرفة في كتاب موجه إلى الجمارك بضرورة توجيه دوريات الجمارك للمركز بشكل دائم على بوابات خروج البضائع مباشرة من الأمانات الجمركية في دمشق واللاذقية وطرطوس وغيرها من الأمانات، بحيث تقوم هذه الدوريات بمطابقة البيانات الجمركية مع واقع البضائع الخلمة بالسيارات وتحصيل مسؤولية أي مخالفة للمخلص الجمركي واكتشاف ورئيس التفتيش، ومير البضائع بمهر خاص بالدورية على البيان يقضي بأن البضائع تم تدقيقها مسبقاً في حال عدم مخالفة البيان الجمركي لواقع البضائع وتشكيل لجنة متابعه وارتباط بين الغرفة والجمارك مهمتها تنسيق المداهمات ووضع المعايير لكشف المخالفات الخاصة بالبضائع المستوردة أو تزويرها أو تهريبها، ضارية مثال البضائع المدعة للتصنيع التي لا تتطلب اسم المستورد واسم المصدر على عكس المواد الغذائية التي تتطلب ذكر أسماء المصدرين والمستوردين.

ل ٨٠.٠ س سعر كغ السكر عالمياً و١٢٥ ل.٠ س محلياً ارتفاع سعر الصرف يسبب رئيسي لارتفاع الأسعار

مقابل العديد من العملات الأخرى، ولن ينعكس هذا الانخفاض عالمياً على الأسعار محلياً إلا في حال تحسن أو ثبات سعر صرف الليرة السورية مقابل القطع الأجنبي.

وقد شملت الدراسة التي قامت لجان هيئة المنافسة بها المواد الأساسية مثل (السكر- الأرز- القمح- الشاي- القهوة- الزيوت والدهون- اللحوم وبعض المواد المعدنية) من خلال رصد الأسواق المحلية والعالمية بدراسة ومشارت تغير الأسعار المحلية والعالمية للمواد الأساسية خلال الربع الأول من العام ٢٠١٥.

حيث لاحظت الدراسة انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأساسية خلال الربع الأول من العام، وبحسب الفاو فقد تراجع مؤشر الفاو لأسعار الغذاء في شباط ٢٠١٥ إلى أدنى مستوياته منذ ٥٥ شهراً، وفي آذار انخفض

خلال الربع الأول من العام، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية بشكل تصاعدي خلال الربع الأول على الرغم من توافر وتوزيع المادة الخام على المواطن سواء بموجب البطاقة التموينية أم عبر المساعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات الدولية والجمعيات الخيرية.

وبعد إجراء مقارنة سريعة بين السعر العالمي للكيلوغرام الواحد من السكر مع السعر المحلي الموافق له نجد أن متوسط السعر العالمي لا يـ ٧٥-٨٠ ل.س علماً أن الأسعار المحلية لوحد كغ من السكر يعادل بالليرة السورية بحدود ١٢٥ ل.س.

وبنسبة مادة الأرز فقد انخفضت الأسعار العالمية في بداية العام وخلال الربع الأول بنسبة ٣٪ وبحسب الفاو فإن هذا الانخفاض يسبب وفرة العروض للتصدير، أما الأسعار المحلية فقد ارتفعت في كانون الثاني بنسبة ٥.٥٪ من نهاية العام ٢٠١٤ واستمرت بالارتفاع حتى شهر آذار بنسبة ٨٠٪، وذلك تكون الأسعار المحلية ارتفعت على عكس انخفاض الأسعار العالمية كنتيجة للظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد والنقل والشحن وعدم استقرار سعر الصرف.

كما انخفضت الأسعار العالمية للقمح في بداية العام، بالنسبة للقمح الأميركي القاسي نظراً لزيادة كمية الصادرات وزيادة المخزون «بحسب الفاو»، وحتى شهر آذار انخفضت أسعار القمح القاسي بنسبة ٧٪ وانخفضت أسعار القمح الطري بنسبة ٥٪.

وانخفضت أسعار الشاي العالمي في كانون



علي محمود سليمان

وبنسبة ١٨.٧٪ عن مستوياته في آذار ٢٠١٤، على حين لاحظت الدراسة ارتفاع الأسعار المحلية خلال الربع الأول من العام وذلك لمجموعة أسباب ناتجة من الوضع الحالي للبلد أهمها ارتفاع سعر صرف الليرة السورية مقابل الأميري مقابل الليرة السورية إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد والنقل والشحن وصعوبة فتح الاعتمادات.

وبحسب الدراسة فإن هناك انخفاضاً للأسعار العالمية للسكر في بداية العام بنسبة ٢.٨٥٪ عن أواخر العام ٢٠١٤، حيث ساهم بالانخفاض التوقعات بزيادة الإنتاج في البرازيل، على حين لم ينعكس الانخفاض عالمياً على الأسعار محلياً بسبب ارتفاع سعر صرف القطع الأجنبي مقابل الليرة السورية والذي تبعه ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد والنقل والشحن والذي ارتفع بنسبة ٢٠٪